قياس كفاءة ومخاطر العمل المصرفي باستخدام نموذج ROE

دراسة تحليلية في مصارف عراقية مختارة

Measuring the efficiency and risk of banking using the ROE model - Analytical study in selected Iraqi banks

م.د جمال هداش محمد
Jamal Hadash Mohammed
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة تكريت
jamalj878@gmail.com

م.د. ليلى عبدالكريم محمد
Laila Abdul Kareem Mohammed
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل
alhashmi8280@gmail.com

تاريخ استلام البحث 2/ 10 /2018 تاريخ قبول النشر 25/ 11 /2018 تاريخ النشر 29 /9 /2020

المستخلص

نتيجة التطورات التي عصفت في ميدان المال والاعمال وارتفاع درجة التنافس بين المصارف الخاصة العاملة في القطاع المصرفي العراقي ، فضلاً عن الاجراءات والضوابط المتشددة التي تحدد العمل المصرفي ، فقد هدف البحث الى التعرف على كيفية قياس وتحديد كفاءة العمل المصرفي والمخاطر المرتبطة بها باستخدام انموذج ROE ، وركزت مشكلة البحث حول استخدام نموذج ROE في تحقيق الكفاءة في العمل المصرفي للمصرفين المبحوثه وقياس المخاطر التي ترافق الكفاءة ، وكان مجتمع البحث مصارف مختارة تمثلت بمصرفي الاستثمار العراقي و اشور الدولي للاستثمار ، وخرج البحث بجملة من الاستنتاجات اهمها يمكن تحقيق الكفاءة في العمل المصرفي من خلال استخدام انموذج ROE وباستخدام مساهماته ،كما خرج بعدة توصيات اهمها ضرورة اتباع استراتيجيات التنويع في المحافظ الاستثمارية وعدم الاقتصار على مصادر الإيرادات المصرفية ، والدخول في أنشطة جديدة دون الاقتصار على الاقتراض و الودائع.

الكلمات المفتاحية : *الكفاءة المصرفية ، نموذج ROE العائد على حق الملكية .*

Abstract

As a result of the developments in the field of business and the high degree of competition between private banks operating in the Iraqi banking sector, as well as strict procedures and controls that determine the banking business, the aim of the research to identify how to measure and determine the efficiency of banking work and associated risks using the ROE model, The problem of research on the use of the ROE model in achieving the efficiency of the banking of the two banks concerned and measuring the risks associated with efficiency. The research community was selected banks represented by the Iraqi Investment Bank and Ashur International Investment. It can be concerned with efficiency in the banking business through the use of a specimen and using his contributions to ROE, and came out with several recommendations the most important of the need to pursue diversification strategies in the investment portfolio and not only the sources of bank revenue, and to engage in new activities but not limited to borrowing and deposits.

Keywords: *efficiency, ROE model , Iraqi banks*

المقدمة

بالنظر للتغيرات التي شهدتها ساحة العمل المصرفي والتي تتمثل في كيفية الحصول على حصص سوقية وتحقيق ربحية في السوق المالية وخصوصاً في القطاع المصرفي الخاص ، اذ يتطلب من المصارف ان تتنافس من خلال كفاءتها ، فالمصارف التي تركز على الكفاءة تتميز في أدائها بشكل كبير، وقد ركز البحث على استخدام انموذج العائد على حق الملكية ROE كأحد أساليب قياس كفاءة العمل المصرفي وتشخيص المخاطر للمصارف المبحوثة ، وقد تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث ، المبحث الأول منهجية البحث ، والمبحث الثاني الجانب النظري، والمبحث الثالث والأخير الجانب العملي ، ليختتم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الأول : منهجية البحث

اولاً: مشكلة البحث

نتيجة التقلبات والأزمات المالية التي شهدها العالم بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص مما اثر في عملية الاستقرار المالي فقد افرزت تغيرات البيئة الخارجية على القطاع المصرفي في العراق الى التحرر المالي ، فقد انطلق البحث من الأسئلة الجوهرية الاتية :

1-هل يتاثر العمل المصرفي بالمخاطر المصرفية ؟

2-هل تتاثر الكفاءة المصرفية من خلال مساهمات انموذج ROE؟

ثانيا :أهمية البحث

تبرز أهمية البحث من خلال الاتي:

1-يقدم البحث تحليلاً لمصرفي الاستثمار العراقي ومصرف اشور الدولي وللفترة من2010-2014.

2- قياس وتحديد كفاءة العمل المصرفي ودرجة المخاطرة المالية .

3-يحدد المساهمات التي تعمل على تطوير العمل المصرفي في المصارف المبحوثة مما يساعد المصارف الأخرى على الاستفادة من تلك المساهمات .

ثالثاً: اهداف البحث

يهدف البحث الوصول الى عدد من الأهداف أهمها:

1- تحديد ومعرفة وتشخيص مستوى الكفاءة في أداء المصرفين المبحوثة .

2-معرفة وقياس المخاطر التي تواجه وذلك من خلال أنموذج العائد على حق الملكية.

4-التعرف على واقع العمل المصرفي من خلال التحليل لمؤشرات المصارف المبحوثة وللفترة من 2010 ولغاية 2014.

رابعاً: منهج البحث

استخدم الباحثان المنهج التحليلي للبيانات المالية المتوفرة في المصارف وذلك من خلال قياس الكفاءة المصرفية في الاعتماد على نموذج العائد على حق الملكية ROE في المصارف قيد البحث لبناء الجانب العملي .

خامساً: افتراض البحث

انطلق البحث من فرضية رئيسة مفادها يوجد فجوة وقصور في كفاءة العمل المصرفي ، والذي يتوجب تطويره ولابد من استخدام التدابير اللازمة لتقليل هذه الفجوة وذلك من خلال الاخذ بالمتطلبات والمقترحات الخاصة بالتطوير.

سادساً: حدود البحث

اختار الباحثان مصرفين من المصارف الخاصة العراقية وذلك لسهولة الحصول على البيانات من التقارير المالية المنشورة وكذلك لتغطية تقاريرهما المالية لأبعاد البحث وتشمل حدود البحث الى

أ-الحدود المكانية : وتتمثل في مصرفي الاستثمار العراقي و اشور الدولي للاستثمار

ب-الحدود الزمانية: وتتمثل في تحليل البيانات المتوفرة في المصارف المبحوثة للفترة من 2010-2014.

المبحث الثاني :الجانب النظري

اولاً :الكفاءة المصرفية

أ-المفهوم : تعرف الكفاءة على انها القدرة على تعظيم القيمة وتخفيض التكاليف، اذا انه لا يمكن ان تتحقق الكفاءة في حالة خفض التكاليف فقط او رفع القيمة فقط، اذ لابد من تحقيق الهدفين معاً(جعدي،2014: 3). او هي العلاقة بين حجم المدخلات التي تستعمل لاكمال درجة معينة من المخرجات (Horngren, et al, 2002 :894). او هي تحقيق اعلى نسبة من المخرجات بأقل ما يمكن من المدخلات(Stair & Reynolds, 2003: 10).وتعبر الكفاءة عن الاستخدام العقلاني والرشيد في المفاضلة بين البدائل المتاحة واختيار افضلها، ويتم ذلك من خلال اختيار اسلوب عملي للوصول الى الهدف (خالص،2014: 388) . اما الكفاءة المصرفية فتعرف على انها الكفاءة التي تمكن المصرف من استغلال موارده بالشكل الأمثل والذي يحقق عوائد عالية باقل تكلفة ممكنه من خلال الاستخدام الأمثل للقدرات المادية والبشرية المتاحة لتقديم تشكيلة واسعة من الخدمات المالية للزبون(رايس ، والزهراء ، 2012 : 61) .او هي أسلوب قياس جودة العمل المصرفي في أداء انشطته تبعا للظروف والنشاطات المختلفة وذلك من خلال المقارنة مع المصارف الأخرى العاملة في نفس القطاع (Anjum ,2012:381). وترتبط الكفاءة المصرفية بقدرة المصرف على توزيع وتسويق خدماته مع ضبط التكاليف مع الاخذ بالاعتبار الظروف المحيطة بالمصرف والبيئة التي تزود المصرف بالمدخلات وكيفية توظيفها بالشكل الأمثل من اجل تقديم مخرجات كفوءة (Kablan ,2010:4).

ويرى الباحثان ان الكفاءة المصرفية تعرف على انها قدرة المصرف في تعظيم القيمة في السوق المالية في وذلك من خلال التوظيف الأمثل للموجودات المالية بما يحقق إدارة للسيولة ومصدر للربحية.

ب- أنواع الكفاءة المصرفية

1-**الكفاءة الإنتاجية** : وتمثل الكفاءة الإنتاجية في العمل المصرفي بمفهوم الكفاءة الكلية للتكاليف فتعرف الكفاءة الإنتاجية على انها طبيعة العلاقة بين حجم وكمية الموارد التي استخدمت في العملية الإنتاجية والمخرجات من تلك العملية وتتأثر درجة الكفاءة بدرجة حجم المخرجات فترتفع كلما ارتفع حجم المخرجات (نوي ، 2010: 17).

2- **كفاءة الحجم** : ويعني بكفاءة وفورات الحجم على انها استخدام الشكل الأمثل الذي يؤدي الى انخفاض تكلفة الوحدة الواحدة مع الزيادة في حجم الإنتاج فهنا يعني كفاءة في وفورات الحجم أما في حالة العكس في حالة ارتفاع تكلفة الوحدة الواحدة فهذا يعني ان وفورات الحجم تكون سالبة وبالتالي لا توجد كفاءة في تلك الوفورات (الزهرة، 2013: 79)

3-**الكفاءة الوظيفية** : ويعبر عن الكفاءة الوظيفية بانها الكيفية التي يستخدمها المصرف لتحقيق الكفاءة باستخدام وظائفه التشغيلية او استخدام مدخلاته وذلك من خلال تحديد التوليفة المناسبة لأسعار عناصر الإنتاج أي تحديد الكفاءة السعرية للمدخلات او عناصر الإنتاج .وذلك من خلال قدرة المصرف على التحكم بالمدخلات او المخرجات بالشكل الأمثل مع الاخذ بالاعتبار بأسعار تلك المدخلات والمخرجات في السوق مواكبة التطورات التكنولوجية(Collie etal,2005:5).

ج-العوامل التي توثر على الكفاءة المصرفية

تتأثر كفاءة العمل المصرفي بعوامل داخلية وأخرى خارجية وهي :(ياسمينة،2014: 7)

1-العوامل الداخلية: تتكون من السياسات والإجراءات المالية والإدارية التي يتبعها المصرف وترتبط بدرجة التنافس بين المصارف مثل ، حجم المصرف، حجم الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتتأثر هذه العوامل بحجم السيولة والتركيز على حجم الموجودات ودرجة العائد على الاستثمار

2- **العوامل الخارجية:** وهي العوامل البيئة الخارجية المفروضة المصرف والمتمثلة بالسياسات الخارجية والأنظمة والتشريعات المالية والنقدية المختلفة من قبل البنك المركزي ، والمتمثلة بأسعار الفوائد ونسب الاحتياط النقدي في المصارف وحجم الائتمان الممنوح.

د-المخاطر المؤثرة على العمل المصرفي

توجد جملة من المخاطر التي تؤثر على المؤسسات المالية والمصرفية والتي يجب على المصرف ان يتخذ الاستراتيجيات المناسبة التي تمكنه من تخفيف تلك المخاطر او تلافيها وهي:

1-**مخاطر الائتمان** :

وهي المخاطر التي ترتبط بإدارة القروض والتسهيلات الأخرى التي يقدمها المصرف للمتعاملين وتنشأ عادة تلك القروض عندما يقدم المصرف قروضا لزبائنه والتي تكون واجبة الدفع في اجل معين محدد مستقبلا ويكون الزبون عاجزا عن الدفع . فان عنصر المخاطر الائتمانية يرتفع كلما ارتفعت اجال الاستحقاق وخصوصا في القروض العقارية التي ترتفع فترة السداد الى اكثر من 25 سنه وذلك لكون مطلوبات العمل المصرفي هي مطلوبات قصيرة الاجل تتمثل بشكل ودائع تحت الطلب ويقوم المصرف بتوظيف تلك المطلوبات في موجودات عالية المخاطرة Khalid & Hanif , 2004 : 4

2-**مخاطر السيولة** : وهي المخاطر التي من المحتمل ان تعرض المصرف الى خسائر معينه من خلال الاحتفاظ بها بهدف توفير السيولة في الوقت المناسب . اذ من المحتمل ان يؤدي الفشل في الاحتفاظ في سيولة المصرف يعد فشل في عمل المصرف كمؤسسة مالية ، اذ ان السيولة تعني قدرة المصرف في الوفاء بمسحوبات المودعين و لتلبية احتياجات المتعاملين في الوقت المحدد(المغازه جي ،2008: 19).وايضا نقص السيولة من المخاطر المصرفية التي

يتعرض لها المصرف وهي عدم قدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته تجاه الغير كالمودعين والمقرضين (Karaviti,2009:19).

3-**المخاطر التشغيلية:** هي نوع من أنواع المخاطر التي ترتبط بالأداء الفعلي للمصرف ومدى قدرته على الاستمرار في وظائفه وتنفيذ التزاماته للأخرين بكفاءة وفاعلية ، وهذه المخاطر تنشأ عادة نتيجة لأخطاء بشرية بسبب ضعف الكفاءة أو عدم قدرة النظام على تغطية العمل المصرفي وذلك لضعف انظمه المعلومات أو عدم ملاءمة الإجراءات والضوابط المتبعة داخل المصرف(محمد ،2012: 33). وتنشأ تلك المخاطر بسبب التغيرات في مصاريف التشغيل بالشكل غير المتوقع مما يؤدي الى انخفاض في صافي الدخل وقيمة المصرف فالكثير من المصارف لاتمتلك الكفاءة للرقابة على التكاليف المباشرة ((عثمان ،2013: 222).

4- **مخاطر راس المال** : وهي المخاطر الناتجة عن أداء المصرف وطرق منح الائتمان فكلما كان راس المال كبيرا كلما كانت المخاطرة اقل وبالعكس . ويرتبط هذا العنصر بمصادر التمويل الذاتية أو الداخلية للمصرف والتي تشمل كل من رأس المال المستثمر والاحتياطيات والأرباح المحتجزة. أي ان راس المال يعد عنصراً اساسياً ومهماً من عناصر تقليل المخاطرة المالية (عبيد ،2009: 22).

المبحث الثالث: الجانب العملي

وفي هذا المبحث يتم تحليل القوائم المالية للمصارف المبحوثة

أولاً :ميدان البحث

تم اختيار مصرفين من المصارف الخاصة لتكون ميدان للبحث وجمع التقارير السنوية و لمدة خمس سنوات خلال الفترة الممتدة ما بين(2010- 2014)، حيث تم الاعتماد على التقارير السنوية المنشورة في سوق الأوراق المالية العراقية عند التحليل .

أ-نبذة تاريخية عن المصارف المبحوثه: وكما مبين في الجدول (1)

الجدول(1) نبذة عن المصارف المبحوثة

ت	اسم المصرف	الرمز	تاريخ التأسيس	تاريخ ادراجه في سوق العراق للأوراق المالية	راس المال التأسيسي (مليون د.ع)	راس المال الحالي (مليار د.ع)	عدد الفروع
1	الاستثمار العراقي	BIBI	13-7-1993	15-6-2004	100	250	17
2	اشور الدولي للاستثمار	BASH	25-4-2005	11-11-2007	1000	250	10

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف المبحوثة على هيئة العراق للأوراق المالية وللسنوات (2010، 2011، 2012، 2013، 2014).

ب- قياس تطورات راس المال ومدى كفاية راس المال للمصارف المبحوثة

لغرض قياس وتحليل كفاية راس المال والتطورات التي حصلت فيه خلال سنوات البحث اعتمد الباحثان على سنة الأساس كمنطلق للتحليل في تحديد تطورات راس المال ومن ثم حساب اجمالي معدل التغير ، وكما مبين ادناه :

$$\text{مؤشر التغيير} = \frac{\text{السنة المطلوب حسابها} - \text{سنة الاساس}}{\text{سنة الاساس}} * 100\%$$

سنة الأساس =2010

$$\text{اجمالي معدل التغير} = \frac{\text{مجموع مؤشرات التغير}}{\text{عدد السنوات}} * 100\%$$

من خلال الجدول (2) يبين ويوضح التوسعات في عدد الفروع في المصرفين المختارة لقياس الكفاءة للفترة (2009-2014) .

الجدول (2) التوسع في الفروع وكفاية راس المال للمصارف المبحوثة

التوسع في الفروع وكفاية راس المال لمصرف الاستثمار العراقي						
البيان / السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	الاتجاه
فروع المصرف	13	20	20	20	20	تصاعدي
مؤشرات التغير	13	%53	%53	%53	%53	
راس المال (مليار دينار)	75.020	100	100	155	250	تصاعدي
مؤشر التغير	75.020	%33	%33	%106	%233	
مؤشر كفاية راس المال	%49	%63	%63	%63	%93	يمثل مؤشر كفاية راس المال لكافة السنوات اعلى من الحدود الدنيا للبنك المركزي
الحد الأدنى حسب البنك المركزي	%15	%15	%5	%15	%15	
التوسع في الفروع وكفاية راس المال لمصرف اشور الدولي						
البيان / السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	الاتجاه
فروع المصرف	4	4	5	7	7	تصاعدي
مؤشرات التغير	4	-	%25	%75	%75	

راس المال (مليار دينار)	66.700	66.700	150	210	250	تصاعدي
مؤشر التغير	66.700	-	%124	%214	%274	
مؤشر كفاية راس المال	%55	%35	%65	%103	%140	يمثل مؤشر كفاية راس المال لكافة السنوات اعلى من الحدود الدنيا للبنك المركزي
الحد الأدنى حسب البنك المركزي	%15	%15	%5	%15	%15	

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف المبحوثة في سوق العراق للأوراق المالية وللسنوات (2010، 2011، 2012، 2013، 2014)

من الجدول أعلاه يتبين مدى كفاية رؤوس أموال المصارف واحتفاظها بنسب اعلى من النسب التي فرضها البنك المركزي كحد ادنى للاحتفاظ وهي بنسبة (15%) ، فالمصارف المبحوثه ملتزمة بضوابط البنك المركزي من حيث كفاية راس المال .

اما من حيث عدد الفروع والزيادات في راس المال فقد أظهرت النتائج ان الاتجاه تصاعدي وهذا يعني ان المصارف المبحوثه تعمل على التوسع في عدد الفروع والزيادة في راس المال لسنوات البحث 2010 -2014.

ثانياً: تحديد نموذج البحث

يتم الاعتماد على نموذج العائد على حق الملكية (ROE) باعتباره مؤشراً متكاملاً لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة، وقد استخدم النموذج كأجراء لتقييم اداء المصارف ويندرج ضمن هذا النموذج مجموعة من المؤشرات التي تستخدم في التحليل و هي(قريشي،2004، 90-91)،(ياسمينة،2014، 9) :

أ- **(المساهمة الأولى)**

والتي تعني حساب مؤشر الكفاءة المصرفية من خلال الاعتماد نموذج العائد على حق الملكية ROE وذلك باستخدام المؤشرات التالية :

1-مؤشر هامش الربح (PM) =صافي الدخل /اجمالي الإيرادات

2-مؤشر منفعة الموجودات (AU) =اجمالي الإيرادات /اجمالي الموجودات

3-مؤشر مضاعف حق الملكية (EM)=اجمالي الموجودات / حق الملكية

4- مؤشر العائد / حق الملكية (ROE)= هامش الربح * منفعة الموجودات * مضاعف حق الملكية

والجدول (3) يبين التحليل المالي لتلك النسب في المصارف قيد البحث .

جدول (3)				
حساب مؤشر الكفاءة بالاعتماد على نموذج العائد على حق الملكية (المساهمة الأولى)				
مصرف اشور الدولي				
السنوات	هامش الربح% PM	منفعة الموجودات% AU	مضاعف حق الملكية EM %	العائد على حق الملكيةROE %
2010	13	39	1.82	9
2011	40	11	2.00	9
2012	60	10	1.57	10
2013	51	8	1.54	6.8
2014	29	7	1.60	3.5
المعدل	38.6	15	1.706	7.66
حساب مؤشر الكفاءة بالاعتماد على نموذج العائد على حق الملكية (المساهمة الأولى)				
مصرف الاستثمار العراقي				
السنوات	هامش الربح% PM	منفعة الموجودات% AU	مضاعف حق الملكية EM %	العائد على حق الملكيةROE %
2010	42	8	2.7	10
2011	42	7	2.7	8
2012	48	7	3.1	1
2013	53	9	2.7	14
2014	48	10	1.9	10
المعدل	46.6	8.2	2.62	8.6

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف المبحوثة في سوق العراق للأوراق المالية وللسنوات (2010، 2011، 2012، 2013، 2014) .

من خلال الجدول (3) يتم عرض وتحليل ومناقشة النتائج وكلاتي :

1-**مصرف اشور الدولي** :يتضح من التحليل أن معدل هامش الربح (PM) في مصرف اشور الدولي شهد اعلى ارتفاع خلال سنة (2012) حيث بلغ (60%) وهي اعلى نسبة في فترة البحث لتنخفض في السنوات (2013، 2014) بنسبة (51%)(29%) على التوالي اذ بلغ المعدل العام لهامش الربح (38.6%)، اما مصرف الاستثمار العراقي نجد ان مؤشر الربحية ارتفع في سنة (2013) بنسبة (53%) لينخفض في سنة 2014 ليصل الى نسبة (48%) اذ بلغ المعدل العم لهامش الربح (46.6%) وهذا يعني ان مصرف الاستثمار العراقي اعلى نسبة من مصرف اشور الدولي من حيث هامش الربح.

اما مؤشر منفعة الموجودات (AU) فانه كانت النسبة في مصرف اشور الدولي مرتفعة لسنة (2010) بنسبة (39) ثم انخفضت تلك النسبة لتكون على التوالي للسنوات (2011و2012و2013و2013) بنسبة (11%) (10%) (8%) (7%) على التوالي اذ بلغ المعدل العام لمنفعة الموجودات (15%) .اما مؤشر منفعة الموجودات في مصرف

الاستثمار العراقي فقد كانت اعلى نسبة في سنة (2014)اذ بلغت النسبة (10%) وبلغ المعدل العام لمنفعة الموجودات (8.2) وهذا يعني ان مصرف اشور الدولي كان هو الأعلى من حيث مؤشر منفعة الموجودات.

وعند تحليل درجة الرافعة المالية (EM) فقد كانت بمعدلات متذبذبة في مصرف اشور الدولي فقد ارتفعت في سنة (2011) بنسبة (2.00%) لتنخفض في سنة (2012) بنسبة (1.57%)، ثم ارتفعت في سنة (2013) بنسبة (1.54 %) لترتفع في سنة (2014) بنسب (1.60%) اذ بلغ المعدل العام للرفع المالي (1.07%).

2- **مصرف الاستثمار العراقي** فقد ارتفعت النسبة في سنة (2012) (3.1%) و ثم انخفضت في سنة (2013و2014) بنسبة (2.7%) و(1.9%) اذ بلغ المعدل العام للرفع المالي (2.06%) وهذا يعني ان مصرف الاستثمار العراقي هو اعلى من مصرف اشور الدولي لدرجة الرفع المالي

اما نتائج التحليل لنسبة العائد على الملكية كانت في مصرف اشور الدولي مرتفعة في سنة (2012) بنسبة (10%) ، لتنخفض للسنوات (2013و2014) على التوالي بنسبة (6.8%) و(3.5%) اذ بلغ المعدل العام للعائد على حق الملكية (7.6) .

وايضا النتائج متذبذبة اذ بلغت نسبة العائد على حق الملكية في العام (2010) (10%) لتنخفض النسبة في السنوات (2011و2012) الى (8%) و(1%) على التوالي لترتفع في سنة (2013) الى (14%) ثم لتنخفض في سنة (2014) الى (10%) اذ بلغ المعدل العام للعائد على حق الملكية (8.6%) وهذا يعني ان لمصرف الاستثمار العراقي عائدا على حق الملكية بنسبة اكبر من مصرف اشور الدولي

ثانياً- المساهمة الثانية : والتي يتم من خلالها تحديد وقياس المخاطر المرتبطة بالكفاءة المصرفية في المصارف المبحوثة كما مبين في الجدول (4) ومن خلال المقاييس التالية :

1-مخاطر الائتمان =مخصصات اجمالي القروض / اجمالي القروض

2-مخاطر السيولة = اجمالي الودائع / اجمالي الموجودات

3-مخاطر راس المال = اجمالي حق الملكية / اجمالي الموجودات

4-مخاطر التشغيل =الائتمان النقدي / اجمالي الودائع

الجدول (4) حساب مؤشر الكفاءة بالاعتماد على نموذج العائد على حق الملكية /المخاطر (المساهمة الثانية)

مصرف اشور الدولي				
السنوات	مخاطر الائتمان%	مخاطر السيولة%	مخاطر راس المال%	مخاطر التشغيل %
2010	59	39	54	29
2011	58	41	49	62
2012	50	26	63	70
2013	13	23	64	116
2014	4	25	62	77
المعدل	60.2	30.8	58.4	70.8
مصرف الاستثمار العراقي				
السنوات	مخاطر الائتمان%	مخاطر السيولة%	مخاطر راس المال%	مخاطر التشغيل %
2010	0.008	56	35	59
2011	0.08	57	35	67

2012	1.2	68	31	120
2013	1	54	35	86
2014	3.1	45	50	6
المعدل	1.0776	56	37.2	67.6

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف المبحوثة في هيئة العراق للأوراق المالية وللسنوات (2010، 2011، 2012، 2013، 2014).

من خلال الجدول (4) يتم عرض وتحليل مناقشة النتائج وكالاتي :

1-ان اقل نسبة لمخاطر الائتمان في مصرف اشور الدولي في سنة (2014) اذ بلغت (4%) وان اعلى نسبة كانت في عام (2010) حيث كانت (59%) اذ بلغ معدل مخاطر الائتمان (60.2%). اما مصرف الاستثمار العراقي فان نسب مخاطر الائتمان منخفضة اذ ان اقل نسبة كانت سنة (2010) اذ بلغت (0.008%) وان اعلى نسبة سنة (2014) كانت (3.1%) اذ بلغ معدل مخاطر الائتمان (1.07%). وهذا يعني ان مصرف الاستثمار واجه مخاطر ائتمان اقل من مصرف اشور الدولي

2-اما عند تحليل مخاطر السيولة اتضح في مصرف اشور الدولي حيث بلغت اعلى نسبة لتلك المخاطر سنة (2011) بنسبة (41%) واقل نسبة سنة (2014) بنسبة (25%) اذ بلغ المعدل العام لمخاطر السيولة (30.8%). وقد بلغت اعلى نسبة لمخاطر السيولة في مصرف الاستثمار العراقي هي سنة (2012) اذ بلغت نسبة تلك المخاطر (68%) واقل نسبة هي سنة (2013) بنسبة (45 %) اذ بلغ المعدل العام لمخاطر السيولة(56%) وهذا يعني ان مصرف اشور الدولي اقل مخاطر للسيولة من مصرف الاستثمار العراقي .

3-اما مخاطر راس المال فقد كانت النسب في مصرف اشور لدولي متذبذبة ، اذ بلغت اقل نسبة سنة (2011) نسبة(49%) واعلى نسبة سنة (2013) نسبة(64%) اذ بلغ المعدل العام لمخاطر راس المال (58.4). اما مصرف الاستثمار العراقي فقد بلغت اقل نسبة هي سنة (2013) بنسبة(31%) واعلى نسبة سنة (2014) بنسبة (50%) اذ بلغ المعدل العام لمخاطر راس المال (37.2) وهذا يعني ان مصرف الاستثمار العراقي اقل من مصرف اشور الدولي لمخاطر راس المال .

4-كانت اعلى نسبة في مخاطر التشغيل في مصرف اشور الدولي سنة (2013) بنسبة (116%) واقل نسبة كانت سنة (2010) بنسبة (29%) اذ بلغ المعدل العام لمخاطر التشغيل (70.8%) ، وقد كانت اعلى نسبة في الاستثمار العراقي سنة (2012) بنسبة (120%) واقل نسبة هي سنة (2014) بنسبة (6%) اذ بلغ المعدل العام لمخاطر التشغيل (67.6%) وهذا يعني ان مصرف الاستثمار العراقي الخاص اقل مخاطرة للتشغيل من مصرف اشور الدولي .

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

1-أظهرت نتائج التحليل ان كفاية راس المال في المصارف المبحوثة كان اعلى من الحد المقرر من قبل البنك المركزي العراقي وان راس المال والتوسع في عدد فروع المصرفين كانت باتجاه تصاعدي .

2-يعد انموذج ROE انموذج جيد لقياس كفاءة العمل المصرفي وتحديد المخاطر المالية المرتبطة بالأداء المصرفي ..

3-أظهرت نتائج التحليل تذبذب في النسب المستخرجة للكفاءة ، فقد كانت مؤشرات هامش الربح لمصرف الاستثمار العراقي اعلى من مصرف اشور الدولي للسنوات المبحوثة في حين ان منفعة الموجودات لمصرف اشور كانت افضل من مصرف الاستثمار العراقي ، اما نسبة مضاعف حق الملكية و العائد على حق الملكية كانت في مصرف الاستثمار العراقي.

4-تعد المصارف الاهلية الخاصة الأكثر مساهمة بكفاءة وفاعلية من المصارف الحكومية في القطاع المصرفي العراقي لكون الحكومية اكثر تقيد بأنشطتها.

5-استنتج البحث ان درجة المخاطرة متفاوتة في المصارف المبحوثة فمخاطر الائتمان كانت في مصرف اشور اعلى من مصرف الاستثمار ،اما مخاطر السيولة في مصرف الاستثمار كانت اعلى ، في حين ان مخاطر راس المال ومخاطر التشغيل كانت في مصرف اشور اعلى .

ثانياً: التوصيات

1- ضرورة اتباع الاستراتيجيات التنويعة في المحافظ الاستثمارية وعدم الاقتصار على مصادر الإيرادات المصرفية والدخول في أنشطة جديدة دون الاقتصار على الاقتراض و الودائع.

2- ضرورة التكيف والموائمة مع متغيرات البيئة الخارجية واستخدام التقنيات المصرفية الحديثة التي تقدمها المصارف الأجنبية.

3- تنمية قدرات العاملين وتدريبهم في مجال الأنشطة المصرفية التي تحقق الكفاءة في العمل المصرفي، واتباع الأساليب الحديثة التي تحقق الاستدامة المالية .

4-ضرورة ربط المصارف الخاصة بقاعدة بيانات مع البنك المركزي كون البنك المركزي يركز على المصارف الحكومية اكثر من المصارف الخاصة.

5-ضرورة تأسيس هيئة تهدف الى تقييم كفاءة وفاعلية المصارف العاملة في العراق وابراز نقاط القوة والضعف فضلاً عن وضع خطط واستراتيجيات للسنوات القادمة على ان تتكون هذه الهيئة من المصارف العامة والخاصة والاجنبية مع البنك المركزي ومع وزارة المالية.

المصـــــــادر:

1-التقريـر الاقتصـادي السـنوي للبنـك المركـزي العراقـي 2018، البنـك المركـزي العراقـي المديريـة العامـة للإحصـاء والابحاث.

2-التقارير السنوية لمصرف الاستثمار العراقي من عام 2010-2014.

3-التقارير السنوية لمصرف اشور الدولي من 2010-2014.

4-الزهرة فرحاني ،(2013) ، **اقتصاديات الحجم كعائق لدخول السوق – دراسة حالة موسسة الاسمنت عين التوتـه** ، رسالة ماجستير ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية العلوم الاقتصادية.

5-المغزه جي ، محمد إبراهيم هادي(2008)، **إمكانية تطبيق تأمين الودائع ضد المخاطر المصرفية في العراق**، رسالة دبلوم عال معادلة للماجستير ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد.

6-جعدي،شريفة، (2014)، **قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة 2006-2012**،اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، جامعة قاصدي –مرباح.

7-خالص، صالح،(2014)، **تقييم كفاءة العمل المصرفي في القطاع المصرفي** ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية –الواقع والتحديات ، المعهد الوطني للتجارة ، الجزائر

8-رايس حدة ، الزهراء نوي فاطمة ،(2012)،**قياس الكفاءة المصرفية باستخدام انموذج حد التكلفة العشوائية –دراسة حالة البنوك الجزائرية 2004-2008**، العدد 26 ، مجلة القدس المفتوحة للأبحاث ، الأردن .

9-عبيد ،فداء عدنان (2009) ، **قياس مخاطر الائتمان المصرفي و الإفصاح المحاسبي عن التعثر المالي في المصارف العراقية** ،أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

10-عثمان ،محمد داوود(2013) ، **إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره** ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ،دار الفكر ناشرون وموزعون ،الأردن .

11-محمد ،اسراء احمد(2012) ، **دور أجهزة الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر (بحث تطبيقي في شركة حمورابي العامة للمقاولات الانشائية)** ، بحث مقدم للمعهد العربي للمحاسبين القانونين –بغداد.

12–نوي ، فطيمة الزهرة (2010)، **تقييم كفاءة أداء البنوك الجزائرية باستخدام النسب المالية ونموذج حد التكلفة العشوائية خلال الفترة 2004–2008** ، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية ، جامعة اليرموك ، الأردن .

13–ياسمينة،خمقاني ،(2014) ،**قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حق الملكية–دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية 2007–2012**،رسالة ماجستير منشوره،جامعة قاصدي مرباح–ورقلة،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، قسم العلوم الاقتصادية.

14- Anjum, SANOBAR,(2012)**A Study OF Various Technique's For Measuring Banking Efficiency Analysis** , International Journal OF Management (IJM) , Volume 3, Issue 2, (2012).

15-Coelli T, Rao, D. & Battese, (2005),**An Introduction to Efficiency and Productivity Analysis**, Springer Science + Bussines Media,USA, Inc. New York.

16- Kablan, Sandrine(2010), **Banking Efficiency and Financial Development in Sub-Saharan Africa**,(IMF) International Monetary Fund,2010.

17- Karaviti, Stavroula (2009), "**RISK MANAGEMENT IN BANKING;**

THE CASE OF GREEK BANKING INDUSTRY, Submitted in part fulfilment of the requirements for the degree of MA in Politics and Economics of Contemporary Eastern and S.E. Europe, University of Macedonia, Department of Balkan.

18-Horngren, Charlest. & George Foster & Srikant M. Datar (2000) , **Cost acounting amanagerial emphasis**"10th ed, Prentic-Hall International,Inc. 19-Khalid , Ahmed M. , and Hanif , Muhammad Nadeem (2004), "**corporate Governance of banks in Pakistan : Aprofile**", Bond university , Australia .

20-Stair , Ralph, M. & Reynolds,George,w.,(2003)" Principls of **Information Systems**"6th ed, Thomson Course Technology.USA.

THE CASE OF GREEK BANKING INDUSTRY", Master Thesis University of Macedonia, Macedonia.